EL WASSAT
الوسط
يومية وطنية شاملة
www.elwassat.com
الثلاثاء 22 نوفمبر 2016 الموافق لـ 22 صفر 1438هـ
العدد: 4194 / الثمن: الجزائر 10دج - فرنسا 1€
أسستها: شفيقة العرباوي سنة 1999

محكمة الجنح بسيدي أمحمد،
ص5

تأجيل قضية تسريبات بكالوريا 2016 ليوم، 28 نوفمبر

لتفادي تبعات الحوادث الفجائية والكوارث
ص5

إعداد مخطط وقائي لولاية الجزائر

إسماعيل لالماس رئيس جمعية "الجزائر استشارات للتصدير"

الخروج من الأزمة ليس مستحيلا

- يجب على الحكومة مرافقة الجميع و التخلي عن المفاضلة
- دعم المصدرين في النقل يصل إلى 80٪
- تجميد المشاريع يخلّف نزيفا وسط العمال

ص4

من بينها تقليص أجور النواب والإطارات السامية:

التكتل الأخضر يقدم 11 تعديلا على مشروع قانون المالية

ص3

النقابة الوطنية للأسلاك المشتركة والعمال المهنيين

تنظيم اعتصامات وطنية عديدة في شهر ديسمبر المقبل

ص3

المشتركون في السكنات الترقوية:

(ENPI) متهم بخرق المادة 38 من قانون التعاقد

ص5

وزير الاتصال حميد قرين من مستغانم

دفتر شروط فردي لكل قناة تلفزيونية خاصة لاعتمادها

ص3

تربية

استجابة ضعيفة في الإضراب بالعاصمة

ص3

البويرة

ممثلو 12 نقابة يحاصرون مقر الولاية

ص6

ولاية الجزائر

4 هياكل جديدة في 2017 لتدعيم مشروع المقاطعات الصحية

ص6

الخطوط الجوية السعودية

استئناف الرحلات المنتظمة نحو الجزائر

ص12

وزير الداخلية الفرنسي برنار كازنوف

أحبطنا هجوما إرهابيا جديدا

ص12

Formation diplômante
INVESTPLUS
Ecole de formation agréée par l'Etat N°1650
Adresse 92 Rue Sylvain Forestier Elmouradia

Formation qualifiante
Techniques de communication
Photographie et Camera
Correction de presse
Techniques rédactionnelles de presse
Arts graphiques et infographie
Formation d'Art numérique digital art work

Formation à la carte
Opportunité de stage d'une durée de 03 mois minimum

Les langues
Arabe- Francais- Anglais-
Allemand Espagnol
Saisie et mise en page
Secrétariat
Initiation à l'informatique
Comptabilité
Ressources humaines

Opportunité de travail pour les meilleurs candidats

Tel:021696483/0661412576/0661413900

رئيس جمعية "الجزائر استشارات للتصدير"

نستورد 7 ملايير دولار ولا نصدر شيئا

كشف رئيس جمعية "الجزائر استشارات للتصدير" و الخبير الاقتصادي إسماعيل لالماس للوسط عن المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني كما دعا السلطات المعنية لأخذ إجراءات تهدف الى التغيير الجدري وتطوير عملية التصدير و توجيهها الى العالمية ،والعمل على مواجهة الأزمة الاقتصادية.

إيمان لواس.

أشار المتحدث الى أن المشاكل التي تواجه "نشاط التصدير في الجزائر هي نفسها منذ ثلاثين سنة و يتمثل أول مشكل في ضعف الاتصال وعدم وجود تشجيعات للمصدرين، عدم وجود تنظيم و دراسة و توجيه و تشخيص لنشاط التصدير، ضعف التكوين في المجال الاقتصادي ، نقص الكفاءة ،عدم التحكم في الديمومة، عدم الاعتماد على استراتيجية فعالة ،غياب الجزائر عن الأسواق و المنظمات الاقتصادية العالمية، عدم وجود الإمكانيات و الاعتماد على الوكالات الأجنبية، عدم المراقبة الصارمة لهذا القطاع من طرف السلطات المعنية ،مجود عدة إعاقات تواجه المصدر خاصة في المناطق الداخلية.

كشف نفس المتحدث على" أن الجزائر تعتمد في تصديرها على قطاع المحروقات فقط متجاهلة بذلك المنتوج المحلي، و دعا الدولة الى تشجيع المنتوج المحلي و دفعه الى العالمية و اقتحام السوق ، مرافعة و توجيه المصدرين، تكوين المصدرين في المجال الاقتصادي ،تشخيص نقاط القوة و الضعف في القطاع لتغذية الاستراتيجية الوطنية ،تحديد القطاع و القدرات التنافسية أي كل قطاع يتحكم في النوعية و التحكم في الكتلة و الزمن ،الدعم و التكوين لمرافقة المصدريين ،الاهتمام بالجانب البشري و دوره في تطوير القطاع، الدعم في قطاع النقل و ذلك عن طريق تحفيض التكاليف

أكد ذات المصدر الى ضرورة التغيير الجدري لمعالجة المشاكل و الخطر الذي يواجه المصدر و قطاع الاقتصاد لجلب المستثمر الأجنبي الى البلاد، تطوير نشاط التصدير و المنافسة في الأسواق العالمية.

و في سؤال عن الحلول من اجل تطوير الاقتصاد ومواجهة الأزمة قال لا تستطيع الحكومة وحدها إخراجنا من الأزمة و لكن يجب على الكل العمل من أجل أولا بناء اقتصاد جديد يتماشى مع كل الأزمات مبني على التنويع من أجل خلق الثروة ،وضع ميكانزمات فعالة لتصدير محرك النمو و إقامة علاقة مع الشركاء لجلب المستثمر.

انتقد قانون المالية للقدرة الشرائية، لالماس:

تجميد المشاريع يخلف نزيفا وسط العمال

كشف اسماعيل لالماس، عن حملة من نزيف العمال باتجاه البطالة نتيجة طريقة تسيير الأزمة من طرف الحكومة وتجميد المشاريع الكبرى، منتقدا مشروع قانون المالية واعتماده أسلوب ضرب القدرة الشرائية الذي سيؤدي الى تقليل الطلب وضرب الانتاج، في حين أكد أن باب التصدير وآفاقه والكميات والنوعية جد متوفرة في الجزائر ليبقى الغائب الأكبر هو الاستراتيجية الوطنية.

فند اسماعيل لالماس، أمس، رئيس جمعية الجزائر استشارات التصدير، خلال حلوله ضيفا على منتدى "الوسط"، الطرح السائد حول غياب المواد المنتجة الخاصة بالتصدير، مؤكدا أن كل الأشياء قابلة للتصدير والمنافسة خارجيا، إلا أن المرافقة والتوعية في المجال هي الغائبة، متسائلا كيف يمكن الحديث عن 7 مليار مستوردة من الصين لوحدها، في حين نصدر لها 0 دج، في حين أنها دولة تضم أكثر من مليار نسمة، وهو ما يعني أنها سوق واسعة للاستهلاك، ضاربا مثال الصناعات الجلدية والأحذية التي تعتبر من أرقى أنواع الجلود على مستوى المدية، بجودة عالية، في حين أضاف أن الحديث عن تعرض صادرات الجزائر للتضييق أو المؤامرة، فقال أنه لا داعي لهكذا سيناريوهات فالخارج براغماتي سيستوردون كل ما يتاح لهم بأسعار تنافسية، مضيفا في مجال المواد المصدرة قطاع الخدمات الذي يعتبر مغيبا بشكل كامل. من جهة ثانية كشف الخبير عن نزيف في العمال على مستوى المؤسسات نظرا لتجميد المشاريع الضخمة، على خلفية الأزمة الاقتصادية، رغم تطمينات وزير العمل محمد الغازي حول البطالة، مبرزا الاشكالية في سلسلة أن تجميد المشاريع خلف توقيف المؤسسات المرتبطة بها وهو ما يؤدي إلى غلقها والنزيف في العمال. أما بخصوص قانون المالية فاعتبره يحمل بذور تعزيز الأزمة، عن طريق اقراره لفرض ضرائب ورسوم جديدة تضرب القدرة الشرائية وهو الخطأ الذي سجله، ذلك أن الأولوية تقتضي تعزيز القدرة الشرائية لتقوية الطلب الذي يمكن من تواصل المؤسسات المنتجة، في حين أن ضرب القدرة الشرائية سيضعف الطلب ومنه الانتاج. إلى ذلك راهن المتحدث على المناطق الداخلية، منتقدا مركزية القرارات بالعاصمة، مما يصعب التنقل من مختلف الولايات بخاصة البعيدة منها عبر الجنوب الجزائري، في حين يفترض تسهيل الأمور عن طريق المديريات الجهوية للنقل أو الضرائب والتجارة، يضاف لها نقطة شح ايصال المعلومة للمصدرين في الوقت المناسب وهو ما يعرقل الكثير من النشاطات، ويعززها ضعف المرافقة لهم.

سارة بومعزة

مختصة في صناعة الأحذية بولاية المدية، لالماس:

«أكثر من 2000 مؤسسة تنشط بطريقة غير قانونية»

كشف الخبير الاقتصادي، ورئيس جمعية الجزائر استشارات التصدير، اسماعيل لالماس، عن وجود أكثر من 2000 مؤسسة مختصة في صناعة الأحذية تنشط في ولاية المدية بطريقة غير قانونية، ما يوجب على السلطات أخذ التدابير اللازمة من أجل جمعهم في مكان معين من أجل أن تستفيد منهم الجزائر، في هذه الفترة الحساسة. وأوضح ذات المتحدث بأنه يوجد في ولايات الوطن 48، العديد من المؤسسات التي تنشط بطريقة غير قانونية، خاصة في المدية ووادي سوف، ما يلزم على السلطات الوصية، اتخاذ التدابير اللازمة من أجل جمعهم في مكان معين يخدم مصالحهم، ليقدموا البديل ويستفيد منهم البلد، في ظل الازمة المالية التي بدأت تعصف بالبلد تدريجيا، وقال لالماس، بأن السلطات المحلية بالمدية وعلى رأسهم والي الولاية، قد ل 2000 مؤسسة المختصة في صناعة الأحذية، بعض التسهيلات، التي لم تخدمهم بسبب الارضية الكارثية التي وعدت السلطات إياهم.

ع.ع

باعتبار نقل المواد المستوردة يصل إلى 4ملايير سنويا

لالماس : دعم المصدرين في النقل يصل إلى 80٪

كشف رئيس جمعية الجزائر في استشارت التصدير اسماعيل لا لماس في فروم جريدة "الوسط" أن 4ملايير تنفق على نقل المواد المستوردة من الخرج ،سنويا ، مشيرا إلى الدعم المقدم من طرفهم في مجال النقل بالنسبة للمصدرين الجزائريين الجدد في الميدان والتي تتراوح نسبها بين المنتوج والآخر.

أين أكد لا لماس أن الوصول إلى نتائج ملموسة في عمليات التصدير ،يعتمد على استراتيجيات معينة ، مركزا على أربع نقاط أساسية بهذا الموضوع ،وحسبه تعمل على نجاح عملية التصدير ، ويخفف في الوقت نفسه من العراقيل المتواجدة بهذه العملية ،وهو ما سيفتح المجال حسبه لغزو الأسواق الخارجية .

أين أشار إلى توفر كميات كبيرة من المنتوجات المراد تصديرها ،حتى لا يقع المصدر في مشكل إن طلب منه كميات أخرى، والتنويع في المنتوجات حسب ما يطلبه السوق بغية جلب الزبون، كذلك البحث عن الأسواق التي يمكن التعامل معها بهذا الخصوص وفرض المنتوجات الوطنية خارج الوطن وغزو الاسواق الأجنبية سواء أكانت عربية ،افريقية أو أجنبية ،والنقطة الرابعة والأخيرة تتمثل في توفير النقل للمصدر.

وفي نفس السياق أضاف لا لماس أنهم يقدمون الدعم لهذه الفئة في مجال النقل ، لتسهيل عمليات التصدير والتي تتراوح نسبها من منتوج لأخر، فتصل نسبة الدعم في منتوج التمور إلى 80 ٪ ،المواد الغذائية 50 ٪ أما باقي المواد فتصل نسبة الدعم إلى 25 ٪ ،والتي يقدمها صندوق دعم الصادرات .

كما عرج المتحدث على التحديات التي لمسها في الشباب المصدر بشكل خاص، حيث ذكر بعض المؤسسات التي حققت قفزة نوعية في منتوجاتها وتخطت حدود الوطن ،مرجعا ذلك إلى العنصر البشري الجزائري الذي عرف كيف يتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والمالية ، باحثا حسب لا لماس على ثغرات تأخذه بعيد مستشهدا بتواجد 2000 مؤسسة لصنع الاحذية على مستوى ولاية البليدة.

كما أشار في حديثه على الكفاءات الوطنية التي بقيت مهمشة دون الاعتمادي عليها في مثل هذه المواقف التي تمر بها البلاد، مؤكدا أن هؤلاء بإمكانهم تقديم الكثير في مجال الاقتصادي للوطن والتخفيف من حدة الأزمة التي تعيشها الجزائر في ظل تهاوي أسعار النفط.

وفي الأخير أخبر لا لماس أن هذه الجمعية هي جديدة لها قرابة ثلاث سنوات ،تعمل تقديم تكوينات في مجال التصدير لهذه الفئة من جهة لتشجيعهم ومن جهة أخرى لتقديم لهم أساليب المعاملة في عالم التصدير، حتى لا يتعرضوا للخسارة والسجون ، كما يقدموا لهم الدعم الضروري لتسهيل عملية التصدير لديهم ،

والوصول إلى نتائج ملموسة وذلك حسبه يتم عن طريق المتابعة المستمرة لهم وفتح الأبواب باتجاههم لتسهيل تسويق منتوجاتهم خارج الجزائر.

الأسواق الافريقية فرصة للتعريف بالمنتوجات الوطنية

وقال فيما يتعلق باللجوء غلى تصدير المنتوجات الجزائرية إلى الدول الأفريقية ، أنها تحمل جانبين الجانب الا جابي حسبه يتمثل في فرصة تسمح بعرض والتعريف بالمنتوجات الوطنية بهذه الأسواق ،حيث كاشفا على أن هناك العديد من هذه المنتوجات تخطت الساحل وأبحت تعرف رواجا كبيرا هناك ، سواء بالطرق الشرعية القانونية او بطرق غير شرعية والتي تعمل على تسريب كميات هائلة إليها، طالبا بفتح الأبواب أمام هؤلاء ولكن بطرق قانونية أما فيما يتعلق بالجانب السلبي فيقول لا لماس أن اللجوء إلى الأسواق الإفريقية ليس بالأمر السهل كما يضن بعض المصدرين والمستثمرين ، لسبب واحد تواجد القوى الاقتصادية هناك منها ألمانيا وفرنسا وهو ما يجعل المنافسة صعبة حسبه.

ياسمين دبوز حديد

قال بأنه سيدعم الأفسيو إذا خدم الاقتصاد، اسماعيل لالماس:

«على الحكومة مرافقة الجميع وليس جهة معينة»

أكد رئيس جمعية الجزائر استشارات التصدير، «إسماعيل لا لماس»، أمس، بأنه سيدعم منتدى رؤساء المؤسسات إذا ما عمل على إعطاء متنفس حقيقي للاقتصاد، وليس العمل وفق مصالح شخصية تخدم جهات معينة فحسب، موضحا بأن مرافقة الحكومة لهذا المنتدى أمر مهم، ولكن لس على حساب جهات أخرى ترغب هي كذلك بإعطاء حلول للخروج من الأزمة المالية التي تعرفها الجزائر منذ منتصف 2014. وقال الخبير الاقتصادي لما حل ضيفا على منتدى «الوسط» و«رقم الأعمال»، بأنه مهما قدم الأفسيو من حلول، من أجل من هذه الأزمة المالية التي تمر بها البلاد، لكن بمجرد ان يلاحظ المواطن بأنه يعمل وفق استراتيجية حكومية ظاهرة للعيان، لا يتشجع من أجل تقديم الدعم لهذه الجهة الاقتصادية، التي دائما ما أكدت بأنها تهدف إلى خلق البديل للبترول، رغم الانتقادات التي وجهت لها من أحزاب سياسية عدة وعلى رأسهم حزب العمال، وقال ذات المتحدث بانه يوجب على الحكومة ، المرور إلى تقديم ذات الدعم للتكتلات المؤسسات الأخرى، وهذا لإظهار ما يجب إظهاره من كفاءات تخد البلد في المجال الاقتصادي والاستثماري الداخلي على الأقل، مؤكدا بأن الجميع مطالب بخدمة وتقديم الدعم للجزائر، وليس الإكتفاء بجماعة معينة دون جهات أخرى.

علي عزازقة